



النيابة العامة والشرطة المدنية الفلسطينية توقعان مذكرة تفاهم

سهلت بعثة الشرطة الأوروبية توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة والشرطة في حفل رعاه معالي وزير الداخلية الدكتور سعيد أبو علي بتاريخ 5 آب 2010. وتمثل مذكرة التفاهم تلك خطوة رئيسية على درب إصلاح قطاع العدل الجزائي الفلسطيني في إطار خطة دولة رئيس الوزراء التي تتمثل في قيام الدولة بحلول شهر آب 2011.



بعثة الشرطة الأوروبية تشارك في خلوة وزارة العدل

شاركت خبيرة الشؤون الوزارية الأنسة نسرين خان في خلوة وزارة العدل التي استمرت ثلاثة أيام بغرض التقويم الذاتي بشأن الاداء المؤسساتي للوزارة ولفروعها حيث لقت كلمة عن التعاون بين البعثة والوزارة.



التدريب الاساسي حول حقوق الإنسان من قبل البعثة

نسقت خبيرة حقوق الإنسان في البعثة الأنسة دايان هالي إجتماعا بتاريخ 25 آب 2010 للتخضير لدورات التدريب الاساسي حول حقوق الانسان للمنتسبين الجدد في الشرطة بمشاركة ممثلين عن الشرطة والخبرات المحلية الخارجية من مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان التابع للامم المتحدة، والهيئته المستقلة لحقوق الانسان، ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.



تدريب وكلاء النيابة بشأن مكافحة الجرائم الاقتصادية

قدم خبير الادعاء في البعثة السيد ميكال التو الحلقة الاولى من حلقات التدريب بشأن بناء قواعد صلبة لمقاضاة الجرائم الاقتصادية والذي يستمر ستة اشهر الى سبعة من وكلاء النيابة بتاريخ 10 آب 2010. ويهدف التدريب الى توفير الدعم لقدرات وحدة الجرائم الاقتصادية في مكتب النائب العام.



المانيا تتبرع ب 290 جهاز اتصال لاسلكي الى الشرطة الفلسطينية

رعى الممثل الالماني الجديد السيد جوتز لينغلثال حفل تسليم 290 جهاز اتصال لاسلكي الى الشرطة المدنية الفلسطينية بهدف تحسين نظام الاتصال الافقي داخل اسطول سياراتها. وتم تنظيم الحفل في المقر الرئيسي للشرطة بتاريخ 30 آب 2010. وشارك في الحفل اللواء حازم عطا الله - مدير عام الشرطة الفلسطينية، ورئيس البعثة المفتش هنريك مالمكويس.

المنسق الامني الامريكي يزور مقر بعثة الشرطة الأوروبية

قام المنسق الامني الامريكي اللواء كيث دايتون وفريقه بزيارة مجاملة الى مقر البعثة بتاريخ 31 آب، حيث التقوا رئيس البعثة المفتش هنريك مالمكويس، ورئيس قسم سيادة القانون السيد نيكولاس روبسون، والمستشارة السياسية الأنسة فيكتوريا خولندر. ومن المنتظر أن ينهي اللواء دايتون مهمته بنهاية شهر ايلول حيث تم تعيين اللواء مايكل مولر ليخلفه في المنصب.



نظام السجون الفلسطيني - رؤية في طريقها الى النجاح

الخلفية

بالرغم من أن المجتمع كما في أي مكان آخر لا يكون دوماً على دراية بالدور الذي يلعبه، ومن أنه ليس موضوعاً مهماً في عقول الناس وفي اجندات السياسيين الذين يتوجب عليهم مواجهة التحديات مقابل توقع أداء المعجزات مع توفر الدعم الخارجي المحدود، إلا أن نظام السجون الفلسطيني ينجز.

التفاؤل هو كلمة اليوم بعد سنوات عجاف وتركيز الجهود على إدارة الوضع الحالي من خلال بنية كارثية موروثية. يمكن للمرء أن يشعر بذلك عند الاستماع إلى العميد محمود رحال - مدير عام الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل من خلال تصريحاته - على سبيل المثال "يمكن اعتبار أن السجون الفلسطينية تطبق المعايير الدولية عند الحديث عن احترام حقوق الإنسان بالنسبة للموقوفين أو "تضمن غايتنا النهائية في أن نكون نموذجاً إقليمياً ضمن الدول العربية بالنسبة إلى إدارة نظام سجون عصري"، حيث أنه من المعلوم أن السجون التابعة للإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل مكتظة بشكل كبير وتفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين. كما وأن البنية التحتية الحالية لم تكن مصممة لغايات التوقيف، حيث أنها تتكون من مبانٍ مستأجرة من قبل السلطة الفلسطينية والشرطة المدنية الفلسطينية. إن للنقص في الأماكن تأثيراً سلبياً على طاقة موظفي الإدارة العامة من أجل التشغيل الفاعل لبرامج التأهيل والتدريب المهني. ببساطة ضيق المكان لا يسمح بذلك.

تلعب الجهات الدولية الفاعلة دوراً أساسياً في دعم تطور الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، حيث تم اتخاذ خطوات ملموسة في هذا السياق. وكما في كل مكان آخر في فلسطين، لا زال هنالك الكثير لعمله، والكل يعي ذلك، إلا أن الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل اتخذت الخطوات في مجالات متعددة التي لم تبد المؤسسات الأخرى اهتماماً بها.

وفي هذا السياق صرح السيد جاك تويس كارلز فان افورد - رئيس مكتب التمثيل الهولندي: "من خلال برنامج سيادة القانون، تدعم هولندا سلسلة العدل الجزائي برمتها بدءاً من الاعتقال وحتى إعادة التأهيل. وبالتالي فإننا قررنا دعم منظومة السجون من أجل تكملة جهودنا في مجال عمل الشرطة، والنيابة، والمحاكم، ووزارة العدل، والشرطة القضائية وتوفير الدعم كذلك للمجتمع المدني".

"ويعتبر الدعم الهولندي لبناء سجون جديد في أريحا إستجابة مباشرة للنداء العاجل من رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض لأن المرافق القديمة قد سبق ودمرت".

تنسيق الجهود

إن تفادي الوقوع في الفخ وكذلك الثغرات في نشاطات الدعم يعني إقامة آلية تنسيق بين الجهات الدولية وأصحاب النفوذ الوطنيين مع التركيز على الجهود الذاتية للإدارة العامة من خلال التعاطي مع الأمور الرئيسية، على سبيل المثال ازدواجية النشاطات. هذا وطورت بعثة الشرطة الأوروبية وكافة الجهات الفاعلة الدولية بالاشتراك مع الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل إطار العمل والوثائق الداعمة للجنة التوجيهية بشأن السجون التي على وشك بدء عملها خلال شهر أيلول 2010 بالرئاسة المشتركة لكل من الإدارة العامة والبعثة، الحاقاً للاجتماعات غير الرسمية لمجموعة تنسيق السجون. ومن غير الممكن تحقيق ذلك في غياب قوة الدفع المشتركة للجهات الدولية وللشركاء الوطنيين.

الدعم في مجال العمليات

الامل موجود والنجاح متوفر كذلك، والتمثل في اعمال البناء الجارية حالياً للسجن الجديد في أريحا بتمويل من هولندا، والسجن الجديد في نابلس بتمويل من مكتب التمثيل التابع للاتحاد الأوروبي، وورش التدريب المهني بتمويل من كندا والذي يعمل على انشائها مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وإعادة التأهيل الحالية للسجون المتوفرة، وورش العمل التدريبية، والزيارات الدراسية التي ينظمها مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و INL، والمشورة الفنية الاستراتيجية والدعم الذي توفره بعثة الشرطة الأوروبية، والمشاريع الصغيرة التي تعالج احتياجات العمليات اليومية - على سبيل المثال توفير صناديق الاسعاف الاولى من قبل البعثة، وصياغة إجراءات العمل والمعايير، والاستراتيجية المتوفرة 2011-2013، وخطة العمل اللاحقة.

المجموع \ المركز		المجموع (آذار 2010)	
جنين	146	الطاقة الرسمية للاستيعاب	610
أريحا	55	مجموع عدد النزلاء	1081
نابلس	232	الرصيد	471
		المجموع (آذار 2010)	
بيت لحم	92	قبل المحاكمة	701
الظاهرية	206	المدانون من قبل المحاكم المدنية	332
رام الله	264	المدانون \ المحاكم العسكرية	48
طولكرم	86		

وفي الحقيقة تحسن أداء الشرطة الفلسطينية والقضاء بشكل ملحوظ خلال الفترة القريبة، وبالتالي يجب على المرء أن يركز على تحقيق التأزر اللازم بين التطورات في الشرطة وفي القضاء، وكذلك بشأن أمور التوقيف. في يومنا هذا تصبح الشرطة أكثر فاعلية، كما وتمكنت المحاكم من تبسيط إدارة ملفات القضايا. وبالرغم من أن الإدانة لا تستغرق سنوات، إلا أن بناء السجون يتطلب ذلك. والفجوة في التطوير على وشك أن تتسع، بينما تبقى التحديات الكبيرة ماثلة أمامنا.

التفكير الإستراتيجي

تضمن إستراتيجية الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل 2011-2013 والتي تم طرحها ليس فقط على الأسرة الدولية ولكن على الشركاء الوطنيين الرؤية الإستراتيجية بشأن تطوير نظام السجون. كما وأن الخطط المتوفرة في الطريق إلى إقامة لجنة تنسيق السجون، حيث تم توحيد الجهات الفاعلة الدولية والوطنية، بهدف تنسيق الجهود وتحقيق تنمية ذاتية مستدامة، في الوقت الذي يتم فيه الحصول على التمويل الإضافي لتطوير الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل.

السجون في فلسطين: عقاب أم فرصة للتأهيل

نظرة عامة إلى واقع السجون الفلسطينية

تأوي السجون الفلسطينية نزلاء ذكوراً بالغين وإنثاءً. وعامة يمكن وصف النزلاء الفلسطينيين على أنه فوق الثامنة عشر، عاطل عن العمل، غير متعلم، فقير، مهمش اجتماعياً، وفي بعض الأحيان مدمن على المخدرات. وفيما يتعلق بالتهم الجنائية، يمكن تقسيم النزلاء إلى قسمين رئيسيين: نزلاء "مرة واحدة وأكثر" وهم من يرتكبون جرائم خفيفة لكنهم انتكاسيون أي يعودون إلى ارتكاب الجريمة بعد الإفراج عنهم، ونزلاء "مرة واحدة فقط" وهم من يرتكبون جرائم خطيرة لكنهم ليسوا انتكاسيين حيث لا يعودون إلى ارتكاب الجريمة بعد الإفراج عنهم. حوالي 70 بالمائة من النزلاء موقوفون لحين المحاكمة و30 بالمائة محكومون.

لقد أصبح في الآونة الأخيرة تأهيل النزلاء سمة رئيسية في منظومة العدل الجنائي في فلسطين، وتبذل الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل جهوداً حثيثة بغية تأهيل وتدريب النزلاء. ومع ذلك، نجد أن تأهيل النزلاء في السجون الفلسطينية يسير ببطء شديد وبدرجات متفاوتة من سجن إلى آخر. أما الهدف الأساسي المرجو من التأهيل فهو الحد بل منع النزلاء من العودة إلى الإجرام بعد الإفراج عنهم.

تنص المواد 30-36 من قانون مراكز الإصلاح والتأهيل رقم (6) لسنة 1998 على حقوق النزلاء في الحصول على التعليم والتدريب المهني، كما تستعرض الخطة الاستراتيجية (2011-2013) التي وضعتها الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل المزيد من الخدمات والبرامج المتعلقة بإصلاح وتأهيل النزلاء وإعادة دمجهم في المجتمع عند الإفراج عنهم.

النوع الاجتماعي

من الضروري جداً إدخال مسألة النوع الاجتماعي ضمن الخطة الاستراتيجية (2011-2013) التي وضعتها الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل، كما ينبغي معالجة جميع القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في السياسات العامة والبرامج والمشاريع وجميع الأنشطة ذات العلاقة. ومن شأن هذا أن يضمن التعامل مع الاحتياجات الخاصة ومتطلبات جميع فئات النزلاء على اختلاف جنسهم.

مدة التوقيف (شباط/فبراير 2010)

المدة	ما قبل المحاكمة	محكومون	المجموع	النسبة المئوية من مجموع النزلاء
أقل من 6 أشهر	318	219	537	50%
6-12 شهراً	90	42	132	12%
سنة إلى سنتين	154	55	209	19%
2-3 سنوات	97	30	127	12%
3-5 سنوات	45	29	74	7%
أكثر من 5 سنوات	9	5	14	1%
	713	380	1093	101%

التعليم الرسمي

يحد التعليم من ارتكاب الجريمة، ويساهم تعليم النزلاء إلى درجة كبيرة في منع حدوث الجريمة حيث يسعى كثير من النزلاء إلى تكملة تعليمهم وإيجاد عمل يعتاشون منه بعد الإفراج عنهم.

ويمكن توفير التعليم للنزلاء داخل السجن أو خارجه. أما النزلاء الذين يشكلون خطراً أمنياً على أنفسهم وعلى غيرهم فالأجدر بهم أن يتلقوا تعليمهم داخل السجن، في حين يمكن للنزلاء الذين لا يتمتعون بميول قوية لارتكاب الجريمة وتهديد أمنهم وأمن غيرهم أن يتلقوا التعليم في مدارس اعتيادية بعض اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بهذا الخصوص.

وكي تتمكن الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل من وضع برنامج تعليمي صلب ومكثف، لا بد من إشراك وزارة التربية والتعليم التي بدورها تتخذ على عاتقها عملية تعليم النزلاء من الألف إلى الياء، بما في ذلك توفير معلمين مؤهلين وكتب ودفاتر وأقلام وأية لوازم أخرى تتطلبها عملية التعليم. كما نوصي وزارة التربية والتعليم بإجراء دراسة حول الاحتياجات التعليمية للنزلاء وإيضاً احتياجات أسواق العمل المحلية كي تضع برنامجاً تعليمياً يفي بمتطلبات الواقع الفلسطيني.

نقترح ما يلي بغية تلبية احتياجات التعليم الرسمي للنزلاء:

- منح النزلاء، خاصة النزليات الأميات والأحداث الأميون، برامج تعليمية إجبارية على القراءة والكتابة
- إشراك النزلاء في برامج تعليم شاملة تعادل برامج التعليم الرسمي في المدارس والجامعات
- منح النزلاء دروساً خاصة تلبية احتياجاتهم الفردية

التدريب المهني

ينبغي إنشاء ورشات عمل متعددة داخل السجون حيث يمكن للنزلاء من العمل كل حسب اهتماماته ورغباته ومخططات مهنته للمستقبل. ويمكن توفير الفرصة للنزلاء للعمل خارج مرافق السجن كي يتمكنوا من اكتساب مهارات عمل متقدمة وأكثر مهنية. نعتقد بأن بناء برنامج تأهيل شامل للارتقاء بقدرات النزلاء المهنية هو الحل الأمثل لدمج النزلاء اجتماعياً واقتصادياً داخل مجتمعاتهم بعد الإفراج



ورشة خياطة في جنين، مشروع UNODC 2010، تمويل CA

نقترح ما يلي بغية تلبية احتياجات التدريب المهني للنزلاء:

- التعاون مع مؤسسات العمل من أجل توفير التدريب المهني الذي من شأنه إعداد النزلاء للعمل في أسواق العمل الفلسطينية
- تشجيع التعاون بين المدارس والكلية المهنية مع إدارة السجون وورشات العمل فيها

معرفة استخدام جهاز الحاسوب

إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى برامج التأهيل للنزلاء يعطيهم فرصة كبيرة للحصول على أكبر قدر من المعلومات، فالتعلم عبر الشبكة الدولية للمعلومات له فوائد جمة.

المكتبات

عند الحديث عن تأهيل وتعليم النزلاء لا بد من الحديث أيضاً عن ضرورة توفير المكتبات لهم، فالقراءة والتعلم يعززان من احترام النزلاء لذواتهم ويقوي من شخصياتهم ويرتقي بقدراتهم العقلية.

تقديم الاستشارة النفسية

للصحة العقلية والنفسية للنزلاء أهمية كبرى تماماً كأهمية التعليم وتطوير قدراتهم الفكرية. ففي حين يعد التأهيل للنزلاء إلى الحياة خارج السجن، تساعد الاستشارة النفسية على التأقلم مع الحياة داخل السجن.

وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، تستطيع الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل من وضع برنامج جديد للاستشارة النفسية للنزلاء يهدف إلى مساعدتهم على التعامل مع مدة توقيفهم أو حبسهم، والتأقلم على فراق عائلاتهم وأحببتهم، والعيش في بيئة السجن المختلفة. كما تساعد الاستشارة النفسية النزلاء على إغاثتهم من الاكتئاب والبقاء على احترامهم لذواتهم ودفعهم على الإيمان بمستقبل أفضل لهم.

